تصوير: طالب حسن

معالي الدكتور محمد الجاسر رئيس مجلس إدارة الاتصالات السعودية يلقي كلمته الافتتاحية في الملتقى

في كلمة افتتح بها ملتقى «سيسكو اكسبو ٢٠٠٧م»:

د. الجاسر: الاتصالات السعودية ملتزمة برسالتها الوطنية للتحول إلى مجتمع معلوماتي

الدكتور الجاسر ومدير عام شركة سيسكو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المركز الرئيس: عادل الشميمري

قال معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ورئيس مجلس إدارة الاتصالات السعودية إن المتتبع للحركة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية يلمس مدى الزخم الاقتصادي الذي تصاحبه وتعززه خطوات الإصلاح الاقتصادية المستمرة التي شملت مجالات تحديث الأنظمة وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وإقرار عدد من المشاريع التنموية العملاقة، يضاف إلى ذلك زيادة تنويع القاعدة الاقتصادية ما عزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، بخاصة بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي يعد خطوة مهمة نحو تعزيز الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وتحسين البيئة الاستثمارية، ولاشك أن كل هذه

الخطوات انعكست وبشكل واضح على البيئة الاقتصادية في المملكة.

تقييم عالي للاقتصاد السعودي

وأشار الجاسر في كلمته الافتتاحية لفعاليات الملتقى السنوي «سيسكو اكسبو ٢٠٠٧م» الذي عقد بمدينة الرياض وبحضور أكثر من ١٠٠٠ خبير ومتخصص بمجال تقنية المعلومات، إلى أن لقاء «سيسكو اكسبو» يُعقد في مناخ اقتصادي واعد حققت فيه المملكة نتائج جيدة على مستوى الاقتصاد الكلي تمثلت في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٤ في المئة في عام ٢٠٠٦م، ما يعني آفاقًا أوسع لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني بما فيه القطاع الخاص بجميع مجالاته. ولعل أبرز مثال على النتائج الاقتصادية المتميزة هو تحقيق القطاع الخاص الذي ينتمي إليه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات نموًا حقيقيًا نسبته ٥٪ خلال عام ٢٠٠٦م. وفي الإطار نفسه، سجلت مؤسسات التقييم الدولية تقديرها وشهدت بكفاءة ومتانة الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى إلى رفع درجات التقييم الائتماني للمملكة إلى مستويات متقدمة، خصوصًا أن هذا

■ العلاقة بين قطاع الاتصالات والقطاع المصرفي علاقة تبادلية.

اللقاء المتخصص يأتي بعد أيام قليلة شهدنا فيها جميعًا احتفال منطقة الرياض بتدشين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – لنحو ١٨٠٠ مشروع متنوع في مجالات الاقتصاد والاستثمار والبنية التحتية تقدر تكاليفها بحوالي ١٢٠ مليار ريال. إن المشاريع الاقتصادية الكبيرة والهامة التي دشنها خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – تحمل إضاءات واضحة وجلية لاستشراف مستقبل قطاعين هامين من قطاعات الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، وهما القطاع المالي وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث سيقام مركز الملك عبدالله المالي في مدينة الرياض، وسيكون – بمشيئة الله – الأكبر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط من حيث الحجم والتنظيم والمواصفات التقنية، وذلك بتكلفة تبلغ ٢٨ مليار ريال، وسيحتضن المركز المقر الرئيس لهيئة السوق المالية، ومقر السوق المالية، ومقرات لبنوك ومؤسسات مالية، إضافة إلى مؤسسات المحاسبة القانونية والمحاماة والاستشارات المالية وهيئات التصنيف ومقدمي الخدمات المصاحبة. ولقد كان لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات حظه الوافر من تلك المشاريع امتدادًا للرعاية الكريمة التي يلقاها هذا القطاع المزدهر من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله– إيمانًا بالدور الهام لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق تكامل البنية التحتية للاقتصاد في عصر باتت فيه تقنية المعلومات عاملاً من عوامل الإنتاج ومحفزًا من حوافز النمو لكافة الأنشطة الاقتصادية. لذلك فإنه كلما اتسع حجم النشاط الاقتصادي في بلد ما زادت الحاجة لإجراء تطوير موازٍ في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ليكون مواكبًا ومحفزًا لهذا النمو.

رئيس مجلس الإدارة وكبار المسؤولين في الشركة خلال حفل افتتاح الملتقى

الرياض صانعة للمعرفة

وأشار نائب محافظ مؤسسة النقد إلى أن أبرز المشاريع التي تم تدشينها في هذا المجال مشروع مدينة تقنية المعلومات والاتصالات باستثمارات تبلغ قيمتها ٦,٢ مليار ريال، والتي ستصبح بعدها بمشيئة الله مدينة الرياض أحد مواطن الصناعات المعرفية المتقدمة والاتصالات في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط. وسيتيح هذا المشروع بعد اكتماله سبل التعاون والتكامل بين مؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات، ويهيئ الفرص الاستثمارية في هذا المجال، ويدعم نقل التقنية وتوطينها في المملكة، ويشجع البحث العلمي والتقني. ويضم المشروع أيضًا المقر الجديد «لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات»، كما يضم مباني إدارية لشركات تقنية المعلومات والاتصالات، ومباني إنتاجية لشركات صناعة وتسويق البرمجيات، ومباني للأبحاث والتدريب والتطوير، إضافة إلى حاضنات لأعمال التقنية، ومختبرات للبحث وأنشطة تصنيع وتجميع نماذج أولية عالية التقنية. كما سوف تتضمن مشاريع قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في منطقة الرياض إنشاء مركز التعاملات الإلكترونية الحكومية، ومشروع تأسيس الخدمة البريدية الجديدة. وتعد تلك المشاريع اللبنة الأساسية لاستشراف مستقبل واعد لمجتمع معلوماتي واقتصاد رقمي تسعى هذه البلاد للنهوض به بشكل شامل وبما يحقق المزيد من الرفاهية الاقتصادية والتقدم.

وبين الجاسر أن القطاع المصرفي بالمملكة ساهم باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الهامة وركيزة أساسية للقطاع المالي في توفير التمويل لكافة أنشطة القطاع الخاص، حيث بلغ متوسط معدل نمو الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ٢١,٩٪ خلال السنوات الخمس الماضية، وحقق معدل نمو سنوي في عام ٢٠٠٦م نسبته ٩,٨٪. وبلغ الائتمان المصرفي الممنوح لنشاط الاتصالات والنقل بنهاية عام ٢٠٠٦م حوالي ٦,٩ مليار ريال.

تقنية بنكية حديثة

وأضاف أن العلاقة بين قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والقطاع المصرفي هي علاقة تبادلية يلعب فيها كل منهما دور المنتج والمستهلك في آن واحد، فكما أن القطاع المصرفي يسهم بدور فاعل في تمويل المشاريع التطويرية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات فإن الأخير يقوم أيضًا بدوره الفاعل في دعم القطاع المصرفي وتطويره. لذا كان اهتمام مؤسسة النقد العربي السعودي وما زال منصبًا على تسخير التقنية الحديثة لتحسين الخدمات البنكية، حيث قدمت المؤسسة بالتعاون مع البنوك نظم مدفوعات مالية حيوية متقدمة تخدم القطاع المصرفي وعملائه، وسعت المؤسسة إلى ضمان أن تشتمل نظم المدفوعات على الخدمات التقنية الشاملة ومنها خدمات التحويل السريعة للعملاء وتحويل الدفعات المجمعة كالرواتب وما في حكمها للقطاعين العام والخاص، وكذلك خاصية التحصيل المباشر والآلي لفواتير الخدمات والتحويلات المحلية والدولية حتى أصبحت أنظمة المدفوعات في المملكة سندًا قويًا لتنفيذ الخدمات المصرفية المتقدمة لعملاء القطاع المصرفي، بما في ذلك التحويلات المالية عبر شبكة الإنترنت خلال وخارج أوقات العمل وأن تكون هذه الخدمات متاحة لكافة فئات المجتمع. وخلال العام الماضي ٢٠٠٦م، حققت الشبكة السعودية للمدفوعات عددًا من الإنجازات واستمر النمو في حجم عملياتها الآلية لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبطاقات المصرفية على المستويين الداخلي والخارجي، وسخرت مؤسسة النقد العربي السعودي لهذا الغرض أفضل التقنيات في سبيل تقديم خدمات آلية تمتاز بالسرعة والدقة والأمان. ولعل ما حققته الشبكة السعودية من معدلات النمو والإقبال المتزايد للمواطنين لأداء عملياتهم آليًا من خلالها بكل يسر وسهولة، كان الدافع والحافز وراء بذل المزيد من الجهود لإيجاد مزيد من القنوات الآلية وإجراء العديد من عمليات التطوير والتحديث لتقديم خدمات آلية مصرفية عصرية. وإذا تكلمنا بلغة الأرقام فقد ارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي (ATMs) العاملة في المملكة خلال عام ٢٠٠٦م بنسبة ٣٢,٥٪ ليبلغ ٦٠٧٩ جهازًا مقارنة بـ ٢٢٣٤ جهازًا في عام ٢٠٠٠م. وارتفع كذلك عدد أجهزة نقاط البيع في عام ٢٠٠٦م بنسبة ١٩,٣ في المئة ليبلغ ٥٢٧٨٤ جهازًا مقابل ١٨٥٣٧ جهازًا في عام ٢٠٠٠م.

دعم وزارة الاتصالات

وأشاد الجاسر في كلمته بالملتقى بجهود وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لدعم ومساندة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث أولت الأطر التنظيمية والتشريعية فيه اهتمامًا كبيرًا، فتمت إعادة هيكلة القطاع بصفة شاملة. واستكمالاً لمسيرة التحول إلى مجتمع معلوماتي، قامت الوزارة بإنشاء برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسّر» بمشاركة كل من وزارة المالية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. ويهدف هذا البرنامج إلى تحفيز وتمكين الجهات الحكومية من تطبيق التعاملات الإلكترونية في أعمالها وما تقدمه من خدمات للمواطنين والمقيمين وكافة قطاعات الاقتصاد، ما سيترتب عليه زيادة متوقعة في الكفاءة والفعالية ورفع إنتاجية القطاع العام وتحسين مستوى تقديم الخدمات الحكومية والمساهمة في توفير البيئة الجاذبة للاستثمار في المملكة. ونتيجة لهذا التحسين والتطوير في

د. بدر البدر

أشاد الدكتور بدر البدر مدير عام شركة سيسكو في السعودية بالدور الكبير الذي تؤديه الاتصالات السعودية في دعم وتشجيع كافة المبادرات التي من شأنها تطوير وتنمية المجتمع المحلي، وخاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، جاء ذلك خلال كلمته التي ألقاها في حفل افتتاح الملتقى.

وأثنى الدكتور البدر على المستوى المتميز الذي وصلت إليه الاتصالات السعودية بامتلاكها أكبر شركة اتصالات في منطقة الشرق الأوسط.

البيئة الاستثمارية، شهد قطاع الاتصالات نموًا كبيرًا تمثل في اتساع شبكة الاتصالات وانتشار خدماتها للهاتف الثابت والهاتف المتنقل وخدمة الإنترنت وخدمة النطاق العريض (DSL)، فحسب بيانات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات زادت خطوط الهاتف الثابت خلال الأعوام الثمانية الماضية لتصل إلى ٣,٩٥ ملايين خطًا هاتفيًا بنهاية عام ٢٠٠٦م. كما بلغ عدد خطوط الهاتف الجوال بنهاية عام ٢٠٠٦م ١٩,٥ مليون خط. كما حققت خدمة الإنترنت نموًا ملحوظًا خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث زاد عدد المستخدمين من حوالي مليون مستخدم في عام ٢٠٠١م إلى حوالي ٥ ملايين مستخدم بنهاية عام ٢٠٠٦م، وبنسبة انتشار بلغت حوالي ٢١ في المئة، والحال كذلك ينطبق على خدمة النطاق العريض (DSL)، فقد نما عدد العملاء من ١٤ ألف مشترك في عام ٢٠٠١م إلى ٢١٧ ألف مشترك بنهاية عام ٢٠٠٦م، وقد بلغت أكثر من ثلاثمئة ألف خط في نهاية الربع الأول من العام الحالي.

دور مميز للاتصالات السعودية

وبصفته رئيسًا لمجلس إدارة الاتصالات السعودية أكد الدكتور محمد الجاسر التزام الاتصالات السعودية رسالة التحول إلى مجتمع معلوماتي، حيث إن الاتصالات السعودية من أهم الجهات التي تدعم البنية الأساسية للتعاملات الإلكترونية من خلال شبكتها لنقل البيانات وخدمات الإنترنت الدولي والمحلي وربط كافة العملاء بها بجميع السبل التي توفرها الشركة، وذلك في ظل تنامي الطلب على خدمات البيانات والنطاق العريض وكذلك خدمات الجوال وتوفر تقنيات الجيل الثالث.

وأضاف أن تقنية المعلومات والاتصالات لم تعد ضربًا من الرفاهية وكماليات الحياة، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاحتياجات الأساسية لإنسان هذا العصر، فالخدمات المالية التي أصبحت عصب الاقتصاد الحديث - على سبيل المثال - لا تستطيع القيام بدورها المطلوب دون أنظمة معلومات واتصالات متطورة وسريعة وذات اعتمادية عاليه، حيث نلاحظ التلازم الذي صاحب تطور الطلب على خدمة الاتصالات في الاقتصاد السعودي بين القطاع المالي وقطاع الاتصالات. ولا نحتاج إلى كثير إثبات لهذا التلازم إذا نظرنا إلى اللوم المتبادل بين القطاعين عمن يتحمل المسؤولية عن بطء تطور الآخر. ولكن اللوم ليس السمة الغالبة، بل التعاون والتعاضد الذي أنتج قطاعًا ماليًا كثف الاستخدام لتقنيات الاتصال الحديثة وما لبث يطالب بالمزيد. ومن هذا المنطلق كثفت شركة الاتصالات السعودية تعاونها مع جميع الشركات العاملة في المملكة سواء في القطاع المالي أو القطاعات الأخرى لضمان حصولها على احتياجاتها من خدمة الاتصالات. وقال الجاسر إنني لست راضيًا كل الرضا عما قدمته الشركة خلال السنوات القليلة الماضية، ولكنني من هذا المنبر أؤكد لكم أن الاتصالات السعودية عاقدة العزم على تغيير ذلك بسرعة كبيرة، حيث تضاعف خلال الربع الأول من هذا العام عدد خطوط النطاق العريض الموصلة للعملاء. ووضعت الشركة استراتيجية حازمة لمواجهة احتياجات اقتصاد المعرفة الذي وجه خادم الحرمين الشريفين بتحقيقه في المملكة.